الحرب الروسية على أوكرانيا و أثرها على الاقتصاد العالمي: الواقع والدروس المستفادة

The Russian war on Ukraine and its impact on Global Economy: Reality and Lessons Learned

منال هاني

جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر *

manel.hani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/11؛ تاريخ القبول: 2022/12/05

مستخلص:

تهدف دراستنا هذه إلى توضيح آثار الحرب الروسية -الأوكرانية (2022) على الاقتصاد العالمي وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس من هذه الحرب.

بعد التطرق لطبيعة كل من الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوكراني ومكانتهما عالميا، وبعد عرض أسباب الحرب وتقديمنا لمختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها والتي أثرت على كل من روسيا وأوكرانيا وعلى الاقتصاد العالمي، توصلنا إلى أنه بالرغم من كون الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، حيث من المتوقع أن تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد روسيا، اقتصاد أوكرانيا، الاقتصاد العالمي، الحرب، الطاقة.

تصنيف JEL: F00؛ F50

Abstract:

This study aims to clarify the effects of the Russian-Ukrainian war (2022) on the global economy, by presenting the reality and drawing lessons from this war.

After presenting the nature of the Russian economy and the Ukrainian economy and their importance in the global economy , then presenting the causes of the war and showing the various economic impacts that resulted in Russia and Ukraine and on the global economy, we concluded that although the war is taking place between the two parties of the conflict, but Its results have been transmitted to the rest of the world through energy and basic commodities channels, and the uncertainty , as it is expected that it will cause changes in the global economy based on the results and challenges that it has caused.

* المؤلف المراسل منال هاني.

Keywords: Russian economy; Ukrainian economy ; global economy; war; energy.

Jel Classification Codes : F00 ; F50

مقدمة:

في ظل العولمة الاقتصادية و احتدام المنافسة على المستوى الدولي و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان أي حدث جديد يؤثر على متغيرات الاقتصاد العالمي كالطلب والعرض على المستوى الدولي ، أداء الأسواق المالية ، نمط التجارة و الدفع الدولي و غيرها من المتغيرات، و لكل حدث بتأثيراته المختلفة على الاقتصاد يترتب عليه نتائج و دروس مستخلصة فمثلا جائحة كورونا و ما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد، إلا أنها جعلت من الضروري التفكير الجدي في تطوير الدفع الالكتروني و التحويلات الرقمية و أصبح الحديث كذلك على السياحة الافتراضية كبديل للسياحة التقليدية ...الخ .

ومن بين الأحداث التي يشهدها العالم و التي سيكون لها تأثير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو المتوسط و الطويل هي الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت في 24 فيفري 2022 بعد أن أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في أوكرانيا و قامت بقصف مواقع أوكرانية ، فبالرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة، منها ما هو أمني و استراتيجي إلا أنه ينتج عنها آثارا اقتصادية ليس على أطراف النزاع (روسيا و أوكرانيا) فحسب، بل تمتد إلى دول أخرى و ذلك بسبب العلاقات الاقتصادية و التبادل الدولي و حالة عدم التأكد التي ترافق حدوث الأزمات ، لذلك نحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

- كيف تؤثر الحرب الروسية -الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟ وما هي الفرص والتحديات الناجمة عنها؟

ومحاولة منا للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة قمنا بوضع الفرضية الرئيسية التالية:

- تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية سلبا على الاقتصاد العالمي مع وجود العديد من التحديات التي سيواجهها.

تهدف دراستنا هذه إلى:

- معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا؛

- استخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي.

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة أتبعنا المنهج الوصفي لأنه الأنسب لطرح الموضوع واستخلاص النتائج وذلك بعد الحصول على المعلومات المتوفرة حول الحرب ونتائجها.

1-مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي:

تحتل كل من روسيا و أوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ، و ذلك كون الأولى عضو من أعضاء مجموعة البريكس و دورها المهم في الجانب الطاقوي ، أما أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة لمادة القمح و هي المادة الأساسية في كثير من الدول و سنفصل أكثر فيما يلي :

1-1طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالميا:

قبل الحديث عن مكانة روسيا الاقتصادية لابد من الحديث عن ظروف انتقال الاقتصاد الروسي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ،كانت روسيا أحد جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل تفككه في سنة 1991 ، ففي 25 ديسمبر 1991 استقال ميخائيل غورباتشوف (آخر زعيم سوفييتي) رسميا من زعامة الاتحاد السوفيتي و في اليوم الموالي 26 ديسمبر اعترف برلمان البلاد ، مجلس السوفيات الأعلى، رسميا استقلال 15 دولة و بالتالي أنهى وجود الاتحاد السوفيتي و لقد كان الانهيار الاقتصادي أكبر مشاكل الاتحاد السوفيتي (خينكولوف، **2021**)، حيث واجه عند انهياره أزمة مروعة في الاقتصاد الكلي ، إذ لم يكن أي عنصر من عناصر نظام الاقتصاد الكلي يعمل من السياسة النقدية إلى السياسة المالية و الضرائب و القطاع المصرفي ، حيث ساد ما بين عامي (1991-1992) التضخم المفرط ،فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الجمهوريات الخمسة عشر المستقلة حديثا مهيأة للتضخم بنسبة لا تقل عن 50 بالمائة شهريا و ذلك ناتج لعدة أسباب من بينها الإفراط في إصدار العملة و انهيار الإيرادات الضريبية و الارتفاع الكبير في الإنفاق و الإفراط في القروض العامة ،و تعذر الحفاظ على استقرار الأسعار إلى حين تفكيك منطقة الروبل و قيام كل جمهورية باحتكار عملتها الوطنية ،وتمثلت الخطوة الأهم نحو الاستقرار النقدي في قطع البنك المركزي الروسي ائتماناته عن الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى (آسلند، **2021**، صفحة **6**) .

ولقد بدأت روسيا سياستها الإصلاحية منذ عام 1992 متبنية مفهوم (التحول السريع) الذي اعتد على : تحرير الأسواق، تعديل النظام الضريبي و الخصخصة ، كما بدأت التعاون مع

المؤسسات المالية للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح ، و على الرغم من القدرات الاقتصادية لروسيا إلا أن الاقتصاد الروسي واجه آنذاك تحديات كبيرة ، يرجع بعضها إلى مخلفات عقود التخطيط المركزي و سيطرة البيروقراطية ، ويعود بعضها الآخر إلى آثار التحول الاقتصادي السريع نحو اقتصاد السوق إذ اعتقد "يلتسن"، رئيس روسيا آنذاك ، أن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأزمة هو الانتقال الفوري و غير المشروط إلى السوق الحرة بديلا عن النظام الاشتراكي و التخطيط و التحكم في الأسعار ناهيك عن عبء المديونية (صالح، **2012**، صفحة **35**) .فروسيا اعتمدت في سياستها الاقتصادية على مبدأ أن العلاج المفيد للاقتصاد الروسي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة، و بناء على نصائح صندوق النقد الدولي تبنى "يلتسن" و رئيس وزرائه "ايغور غيدار" بداية من عام 1992 برنامج العلاج بالصدمة و الذي تضمن التخلي عن التخطيط المركزي و التوجه نحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر ، و إعادة هيكلة السياسات التجارية التي تتماشى مع مبادئ اقتصاد السوق إلا أن السياسات الاقتصادية التي اتبعها "يلتسن" أخفقت في تحسين مستوى معيشة المجتمع الروسي و ساهمت في الوصول إلى حافة الانهيار الاقتصادي و ذلك بارتفاع معدلات التضخم و انهيار سعر صرف الروبل مقابل الدولار و ارتفاع قيمة الديون الخارجية و تجسدت نتائج عملية التحول إلى اقتصاد السوق في أزمة 1998 (هندي، **2017**، صفحة **27**) ، حين أعلنت الحكومة الروسية في 17 أوت 1998 عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل و هو ما شكل بداية أزمة مالية و اقتصادية شاملة في البلاد ، و جاء ذلك على اثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية كما تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة، و تجلى عجز 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية 3 مرات وبشلل النظام المصرفي و إفلاس العديد من البنوك و الشركات ، و لقد استفادت الحكومة الروسية من الأزمة ، حيث فتحت المجال أمام تطوير و تفعيل و تحديث الاقتصاد و اتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية (**RT online**، **2009**) حيث استقرت الأوضاع بعد وصول الرئيس "بوتين" إلى سدة الرئاسة في روسيا حيث تمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي نجح من خلاله في تخفيض معدل التضخم و تحقيق مستويات نمو اقتصادية جديدة ، فقد شهد الاقتصاد الروسي تحسنا في أغلب مؤشراته و تمكن "بوتين" من استعادة دور الدولة الفعال في الاقتصاد و إعادة التوازن إليه (هندي، **2017**، صفحة **87**) .

لقد أصبحت روسيا عضوا ضمن مجموعة البريكس BRICS ، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل ، روسيا، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة الى الدول الصاعدة ، ولكن ضلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من اربع دول صاعدة (قبل انضمام جنوب إفريقيا) وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي و خطة عمل موحدة و مع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي و العشرين و على اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت (**عبد المنعم، 2020، صفحة 161**) .

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروسي قبل الحرب الروسية الأوكرانية 2022، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا 4,7 % عام 2021، أما معدل التضخم السنوي بلغ 8,4% عام 2021 **(International Monetary Fund, 2022)** .

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم و أكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، و وفقا لوكالة الطاقة الدولية، فان روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية، و أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم و ثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة و المعادن و المنتجات الخشبية (**الخوري، 2022، صفحة 20**) .

و لتوضيح مكانة روسيا أكثر في التجارة العالمية نعرض الجدول الموالي الذي يوضح النسبة المئوية لصادرات روسيا في الأسواق العالمية كما يلي :

الجدول رقم (1) : النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية

نوع الصادرات	النسبة المئوية
الغاز الطبيعي	% 25 ,3
البلاتينيوم	% 23
النيكل	% 22,5
الفحم الحجري	% 18

الأسمدة	14 %
البلاتين	14 %
النفط الخام	11,4 %
الألمنيوم	10 %
القمح	18 %

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على موقع البنك الدولي **World** Bank Group , Analysis March -2022

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانة الاقتصاد الروسي كون روسيا من الدول ذات الثروات الطبيعية التي جعلتها تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير العديد من المعادن، كما أن تطوير صناعتها العسكرية مكنتها من تصدير الأسلحة من جهة وتعزيز قوتها الاستراتيجية من جهة أخرى.

2-1 طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالميا:

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة و على رأسها خامات الفحم الحجري و الحديد و مصادر الطاقة من النفط و الغاز و الكهرباء ، و هذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة و التعدينية و صناعة الآلات ، حيث يوجد فيها أكثر من 130 مصنعا لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية و البتروكيماوية مكانة هامة ، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية و منها الآزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن توافر الشروط الطبيعية و وجود التربة الخصبة من العوامل التي تساعد على نمو الزراعة و تطورها في أوكرانيا ، حيث تبلغ مساحة الأراضي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو 50 مليون هكتار **(موقع المعرفة، 2022)** .

تنقسم أوكرانيا اقتصاديا إلى ثلاث أقاليم أو مناطق (موقع سفارة قطر في أوكرانيا) :

- **إقليم الدونباس وحتى مشارف منطقة دنيبروبتروفسك**، الذي يعد من أبرز الأقاليم الصناعية في أوكرانيا، فهو يقدم نحو 5/4 من الإنتاج الصناعي فيها، خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية الى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية وثرواته الزراعية؛

-**الإقليم الجنوبي الغربي**، الذي يجمع بين التربة الغنية السوداء والمناخ الحار الرطب، وهذا ما يساعد على نشوء الزراعة الكثيفة ويتميز الإقليم بتخصصه الصناعي، وخاصة صناعة الآلات والمعدات والأجهزة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية؛

-**الإقليم السهبي**، على مشارف البحر الأسود، الذي يتميز بأهميته الزراعية خاصة الحبوب إلى جانب أهميته من الناحية الصناعية في مجال صناعة السفن والمعدات والآلات الزراعية والصناعات الكيماوية والخفيفة.

أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3,4 % عام 2021 بينما بلغ معدل التضخم السنوي 10% **(International Monetary Fund, 2022)** ، و بالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج و تصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس التي تقارب حصتها حوالي النصف من التجارة العالمية بنسبة 40,38% و تبلغ حصتها من تصدير الذرة 13,4 % من الصادرات العالمية و نسبة 5,25 % حصتها من التجارة العالمية للقمح (Gill, 2022) .

مما سبق نلاحظ أن للاقتصاد الروسي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية كما أن الاقتصاد الأوكراني ورغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروسي إلا انه يعتبر اقتصادا مهما من حيث حجم الإنتاج وحجم الصادرات لسلع أساسية.

2-اندلاع **الحرب الروسية على أوكرانيا وأسبابها:**

اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فيفري 2022 بعدما أعلن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن بداية عملية عسكرية في أوكرانيا، حيث تتعدد الأسباب لاندلاع هذه الحرب وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي:

2-1 **العلاقات الروسية الأوكرانية قبل الحرب:**

تشترك كل من روسيا و أوكرانيا في الجذور التي تمتد إلى الدولة السلافية الشرقية "كييف روس" و هذا هو السبب الذي جعل الرئيس فلاديمير بوتين يشير إلى البلدين على أنهما شعب واحد رغم انقسام الموقف في أوكرانيا بين مؤيد و معارض لها ، و لقد تفرقت مسارات الدولتين لعدة قرون مما أدى إلى ظهور لغتين و ثقافتين ، كانت أوكرانيا حجر الزاوية في دول الاتحاد السوفيتي ، كما كانت ثاني أكثر الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر من حيث عدد السكان بعد روسيا ، و

بحكم موقعها كانت موطنا للإنتاج الزراعي و الصناعات الدفاعية و العسكرية للاتحاد ، بما في ذلك أسطول البحر الأسود و بعض الترسانة النووية (موقع عربي بوست، **2022**).

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، أعلنت أوكرانيا استقلالها في عام 1991 ، و لم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدات لرابطة الدول المستقلة و من بينها أوكرانيا ، فلقد بلغت في نهاية 1991 ديون الاتحاد السوفيتي للدول الأجنبية و الصناديق الدولية نحو 100 مليار دولار و التي كان يجب تسديد تلك القروض بالتشارك بين جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بما يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية ، لكن تعهدت روسيا بسداد جميع الديون السوفيتية و دفعتها بالكامل مقابل تخلي الدول المستقلة حديثا عن حصتها من الأصول الأجنبية السوفيتية و تم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية في هذا الإطار مع أوكرانيا في ديسمبر 1994 و حافظت روسيا على تعاون دائم مع أوكرانيا في مختلف المجالات و تجاوز حجم التجارة بين البلدين 50 مليار دولار في العام 2011 (موقع الميادين، **2022**)

شهدت روسيا وأوكرانيا أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد "فلاديمير بوتين" بعدما بدأت روسيا عام 2003 ببناء سد في مضيق كريتش باتجاه جزيرة كوسا توسلا الأوكرانية، حيث اعتبرت أوكرانيا ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، ولم يتم وضع حد للصراع إلا لقاء ثنائي بين الرئيسين الروسي والأوكراني، عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات (بوابة الأهرام، **2022**).

بدأ الصراع بين روسيا و أوكرانيا يتصاعد مع بدء احتجاجات الميدان الأوروبي الذي جمع داعمي الاندماج مع الاتحاد الأوروبي و المعارضة الأوكرانية بجميع أطيافها ، ففي 21 نوفمبر 2013 بعد القرار الذي اتخذه الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" بالتشاور مع بوتين تعليق استعداد بلاده لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، بدأت الاضطرابات الشعبية في كييف ، وفي 22 فيفري 2014 و خلافا للدستور أنهى البرلمان الأوكراني صلاحيات الرئيس "يانوكوفيتش" و بدأت التظاهرات المناهضة لنتائج ثورة الميدان الأوروبي في المناطق الشرقية من أوكرانيا في دنيبروبيتروفسك و دونستيك و لوغانسك و خاركوف و غيرها ، حيث طالب المشاركون بالاعتراف باللغة الروسية و إصلاح دستوري مع لامركزية الأقاليم و تم الإعلان في 6 مارس 2014 عن استقلال شبه جزيرة القرم يعد استفتاء حول وضعها (موقع الميادين، **2022**).

و لقد كانت لروسيا و الغرب تفسيرات مختلفة جدا للتطورات في أوكرانيا ، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي أن ما حدث في أوكرانيا (الإطاحة بالرئيس الأوكراني) هو انتصار للديمقراطية، اعتبرت روسيا ذلك انقلاب غير شرعي مدعوم من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتوسيع نفوذها شرقا ، و أعلنت روسيا رسميا ضم القرم في 2014 بعد توجيه حاكم القرم رسالة رسمية إلى روسيا طلب الانضمام إلى موسكو و دخلت القوات الروسية الإقليم ، و تواصل الدعم الروسي للانفصاليين في الأقاليم الشرقية الأخرى و منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومة الأوكرانية المدعومة من الغرب في حالة عداء مع روسيا (موقع عربي بوست، **2022**) .

2-2 أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا **2022**:

الحرب التي بدأت في 24 فيفري 2022 ، بعد قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا لديها العديد من الأسباب المتشابكة مع بعضها فمنذ نهاية عام 2021 تزايد التوتر العسكري بين موسكو و كييف وسط اتهامات إلى روسيا بحشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا ، بينما توجه جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان ، المعلنتان من طرف واحد ، اتهامات إلى السلطات الأوكرانية بالحشد العسكري على خط التماس في منطقة دونباس شرق أوكرانيا ، كما تطالب روسيا بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي خوفا من نشر صواريخ أمريكية على الأراضي الأوكرانية ، و بالنسبة لروسيا ، فان أوكرانيا يفترض أن تبقى على الحياد في معركتها مع خصومها الدوليين ، لا أن تصبح واجهة لتهديد روسيا (القليوبي، **2022**).

ففي 30 نوفمبر 2021، أعلن الرئيس الروسي أن توسيع وجود الناتو في أوكرانيا و خاصة نشر الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب موسكو أو أنظمة الدفاع الصاروخي المماثلة لتلك الموجودة في رومانيا و بولندا، سيكون خط أحمر بالنسبة للكرملين، ورد الأمين العام لحلف الناتو على حديث الرئيس الروسي بأن أوكرانيا و حلفاؤها الثلاثين في الناتو هم من يقررون متى ستنضم أوكرانيا إلى الناتو و ليس لروسيا حق النقض (موقع الحدث، **2022**) .

إن التوتر الدائم بين روسيا و أوكرانيا و محاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا دفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الغاز إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل (سيل الشمال 1) و (سيل الشمال 2) الذي يمر عبر بحر البلطيق و يبلغ طوله 1200كم ، حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروسي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات و أخرى استراتيجية تتعلق بوضعها على حدود

الاتحاد الأوروبي ، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على الدول الغربية لوقف استيراد الغاز الروسي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة سلاحا استراتيجيا يعزز من تبعية الغرب لها و كذلك لرغبة واشنطن في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي و تحول مشروع سيل 2 إلى ساحة للصراع بين موسكو و واشنطن التي حاولت تعطيل هذا السيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين الولايات المتحدة و ألمانيا التي تعتبر أن لها مصلحة استراتيجية في هذا السيل ، وفي ظل تلك الضغوط الغربية و خاصة الأمريكية على روسيا و تقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان لقرع طبول الحرب من خلال مطالبة الغرب بمنحها ضمانات أمنية، قانونية و ملزمة و فورية **(وكالة الأنباء الكويتية، 2022)**.

وإزاء ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها الاستراتيجي، أعلن الرئيس الروسي " بوتين" فجر 24 فيفري 2022 في بيان بثه التلفزيون "اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة " في أوكرانيا **(موقع الميادين، 2022)**.

3-الآثار المترتبة عن الحرب الروسية -الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

نظرا للعلاقات الاقتصادية الروسية فان دخول روسيا في حرب أو فرض عقوبات عليها سينجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية وليس على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

3-1 تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي و الأوكراني:

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري 2022 .توسعت العقوبات المفروضة على روسيا ، حيث تم استبعاد 7 بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية و ذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي ، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية و استبعادها من النظام المالي البريطاني و كذا تجميد أموال الشركات و الحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية و تم وضع حد أقصى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية و منع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية ، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية و شخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا و حظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي و وزارة المالية (البصراتي، **2022**، الصفحات **159-182**).

و بالإضافة إلى العقوبات المالية فرضت على روسيا مجموعة من العقوبات الاقتصادية و التي تتمثل أهمها في (البصراتي، 2022، الصفحات 159-182) :

- منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية؛
- فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط؛
- تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية؛
- في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم 2 الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.

و نظرا لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا و سيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستثمار، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد روسي في عام 2022 (أنظر الجدول رقم 2) و في حالة استمرار الحرب و العقوبات المفروضة بسببها، فمن المتوقع كذلك أن يتراجع الاقتصاد الروسي مرة أخرى في سنة 2023 **(World Bank Group, 2022, p. 20)** .

أما بالنسبة إلى أوكرانيا ، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فان الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية ، فان الخسائر الاقتصادية جسيمة ، فالموانئ و المطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها و كثير من الطرق تضررت أو دمرت ، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي و إعادة الإعمار و في هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره 1,4 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع (صندوق النقد الدولي، **2022**)

ولقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 9 مارس 2022 على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الطارئة وتخفيف الأثر الاقتصادي للحرب، ففي ظل تخيم أجواء عدم اليقين على الآفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فان عواقبها المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني (صندوق النقد الدولي، **2022**).

كما أفادت مجموعة البنك الدولي ، بأن ثلث سكان أوكرانيا البالغ عددهم 44 مليون شخص قد نزحوا بسب الحرب و بالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينكمش بنسبة 35 % ، كما قدرت احتياجات التعافي و إعادة الاعمار بـ 349 مليار دولار على الأقل و هو ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا عام 2021 ، كما يتوقع أن يتردد صدى تداعيات الحرب على المدى القصير

مع تضرر النشاط الاقتصادي و تدمير القدرة الإنتاجية و الأضرار التي لحقت بالأراضي الصالحة للزراعة و انخفاض اليد العاملة (بسبب النزوح) ، فمعدل الفقر المتوقع في أوكرانيا هو 25 % عام 2022 مع استمرار الحرب و أمن الطاقة بعدما قدر بـ 5,5 % في 2021 **(World Bank Group, 2022, p. 21) .**

3-2نتائج الحرب الروسية -الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

تعد روسيا من كبار مصدري النفط و الحبوب و غيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، و نتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا من قبل (مولدر، **2022**، صفحة **20**) .

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية و هجرة و نزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد 19 و قد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات و الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية و الوقود و الأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي و ارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل (راثا، **2022**) .

إن لروسيا و أوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30%من الصادرات العالمية من القمح و 20 % للذرة و الأسمدة المعدنية و الغاز الطبيعي و 11% للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا و أوكرانيا ، و لقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب **(OECD ilibrary, 2022)**، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية و ذلك بتباطؤ النمو و زيادة سرعة التضخم و سوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية و هي :

-ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب؛

-الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين؛

-تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول.

و بما أن روسيا و أوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة و خاصة أسعار النفط و الغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح **(صندوق النقد الدولي ، 2022)**، فوقف صادرات القمح من روسيا و أوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية و لكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر و الجوع ، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط **(OECD ilibrary، 2022)** .

يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7 % عام 2023 و ذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات ، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022 و انكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022 ، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4,7 % في 2021 إلى 8,8 % في 2022 و كان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة **(صندوق النقد الدولي ، 2022)** ، و لقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة و الغذاء و السلع الأولية و نقض العمالة و اضطراب الإمدادات و هذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا **(صندوق النقد الدولي ، 2022، صفحة 9)**

وحتى نوضح مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمي نضع الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) : توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير %)

البلدان	2021	توقع 2022	توقع 2023
الاقتصاد العالمي	6	3,2	2,7
الاقتصادات المتقدمة	5,2	2,4	1,1
الولايات المتحدة	5,7	1,6	1,0
منطقة اليورو	5,2	3,1	0,5
اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية	6,6	3,7	3,7
روسيا	4,7	-3,4	-2,3
الصين	8,1	3,2	4,4

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022

من الجدول يتضح جليا أن التوقعات تشير إلى التأثير السلبي للحرب الروسية على أوكرانيا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها في الوقت الذي كانت تنصب فيه المجهودات الرامية إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد 19.

و بالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الحرب ، حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي و قد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد و ستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم و إبطاء التعافي من الجائحة و سوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعا في تكاليف التمويل و طفرة في تدفق اللاجئين حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم 3 ملايين نسمة و قد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوط على المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة و ميزانية الدفاع ، أما بالنسبة لمنطقة القوقاز و آسيا الوسطى سنجد هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا و العقوبات المفروضة عليها فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة و من خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة و تحد من تحويلات العاملين في الخارج و الاستثمار و السياحة ، مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم و الحسابات الخارجية و حسابات المالية العامة (**صندوق النقد الدولي ، 2022**) .

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر و السعودية و الكويت و ليبيا و الجزائر تحسنا في أرصدة المالية العامة و ميزان المدفوعات الخارجية و تعزيز معدلات النمو ، و من المحتمل أيضا أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة ، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية ، فالحرب ستؤثر تأثيرا ملموسا و سلبيا على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مثل : لبنان و سوريا و تونس و اليمن حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتمادا أساسيا على أوكرانيا و / أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية ، خاصة القمح ، بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب و زيادة أسعار الأغذية و ارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة و ستكون لانخفاض غلة المحاصيل و الدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش و قد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة و الأكثر احتياجا و الذي يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم ، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس و الأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها (بلحاج، **2022**).

أما بالنسبة للصين، فمن المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لعام 2022 وهو 5,5% ومع هذا فانه يوجد تحدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير. (صندوق النقد الدولي، **2022**).

هناك أيضا بعض العواقب المحتملة من الحرب على المدى الطويل ، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع و هيكل أسواق الطاقة ، و التجزئة المحتملة لأنظمة الدفع و التغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي ، كما أن إعادة تقسيم العالم إلى كتل مفصولة بحواجز من شأنها أن تنقص بعض المكاسب من التخصص و اقتصاديات الحجم (**OECD ilibrary، 2022**)، و قد تؤدي الحرب على أوكرانيا الى تجزؤ الاقتصاد العالمي الى كتل جغرافية – سياسية لكل منها معايير تكنولوجية و نظم مدفوعات عبر الحدود و عملات احتياطية خاصة بها و هذا التحول الهيكلي أعتبره صندوق النقد الدولي تحديا خطيرا يواجه الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الدولية و الاقتصادية (صندوق النقد الدولي ، **2022**، صفحة **9**) .

الخلاصة:

و في الأخير يمكننا القول أن الحرب الروسية على أوكرانيا و التي اندلعت في 24 فيفري 2022 كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي ، و ذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية و علاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة و أهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية (مثل القمح) من جهة أخرى ، هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة ، تأمين الغذاء ، مواجهة التضخم و المحافظة على القدرة الشرائية و غيرها ، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا ، إلا انه لابد من استخلاص الدروس من هذه الحرب و تدارك جوانب الضعف مستقبلا حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الحروب و التوترات على الاقتصاد ، و من بين الدروس المستخلصة نذكر ما يلي :

-استطاعت روسيا أن تتحدى العالم الغربي وتستمر في الحرب وذلك راجع لاستخدامها للسلاح الطاقوي، الذي أعطاها قوة استراتيجية مهمة، ومن هنا يمكن القول إن العامل الاقتصادي يعطي لأي دولة قوة إقليمية واستراتيجية مهمة فعلى أي دولة بناء اقتصادها بناء على ما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل وعدم التبعية لأي دولة؛

-من خلال موضوع الطاقة (الغاز الطبيعي والبترول) والذي كثر الحديث عليه قبل وأثناء الحرب الروسية الأوكرانية، أصبح من المهم التركيز على مبدأ التنويع سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد، حيث أن أوروبا أصبحت تفكر في البحث عن مصادر بديلة للغاز الروسي بعد أن اعتمدت روسيا على الجانب الطاقوي لفرض مبدأ القوة وتحدي العقوبات المفروضة عليها والتي هي الأخرى وطدت شراكتها الاقتصادية مع الصين لتفادي الضغوط الغربية ومن هنا تتجلى أهمية التنويع لضمان اقتصاد أكثر صلابة وعدم تأثره السريع للهزات والأزمات؛

-لاحظنا أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا و أوكرانيا ، فأصبح الأمن الغذائي مهددا في العديد من بلدان العالم و من هنا أصبح من الضروري التفكير بجدية في تحسين و تطوير الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد و تحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و تجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها بسبب الحروب أو التوترات الحاصلة أو التي قد تحصل ؛

- أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات فعلى الدول الأخذ بمبدأ الحيطة وتجنب مختلف الضغوطات التي قد تنجر عن أسباب أمنية أو سياسية والتي من الممكن أن تؤثر على الجانب الاقتصادي، كإقامة شراكة اقتصادية مبنية على أساس التنوع في الأطراف وإقامة شبكات خاصة بها لتحويل الأموال تعمل بكفاءة وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعدها على التقليل من آثار الأزمات.

قائمة المراجع والمصادر

-RT online. (17 اوت, 2009). *دروس أزمة 1998 المالية في روسيا*. تاريخ الاسترداد 19 مارس, 2022، من arabic.rt.com/news/33305

-أندرز آسلند. (2021). *التحرر الاقتصادي في روسيا: دروس لليبيا*. مركز روبارت شومان.

-أولغا ايفيشينا ،كاترينا خينكولوف. (25 ديسمبر, 2021). *الاتحاد السوفياتي: خمسة أسباب لتفكك هذه الدولة العظمى*. تاريخ الاسترداد 2 مارس, 2022، من بي بي سي: bbc.com/arabic/world-59772108

-بوابة الأهرام. (24 فيفري, 2022). *أسباب الحرب بين روسيا و أوكرانيا ... جذور الصراع و تطوراته*. تاريخ الاسترداد 04 أفريل, 2022، من gate.ahram.org .eg/news/3420508.aspx

-ديليب راثا. (05 نوفمبر, 2022). *حرب في خضم جائحة*. تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر, 2022، من blogs.world /bank.org / ar/ hrb/

-رامي القليوبي. (27 جانفي, 2022). *ما تريد معرفته عن الأزمة بين روسيا و أوكرانيا*. تاريخ الاسترداد 06 أفريل, 2022، من موقع العربي: alaraby.co.uk/politics

-شيماء تركان صالح. (2012). السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية : انتشار النووي نموذجا . *رسالة ماجستير في العلوم السياسية* . العراق: جامعة النهرين.

-صندوق النقد الدولي . (سبتمبر, 2022). *أزمة فوق أزمة*. تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر, 2022، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2022: imf.org/external/pubs/ft/ar

-صندوق النقد الدولي . (أكتوبر, 2022). *آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022*. تاريخ الاسترداد 26 نوفمبر, 2022، من التصدي لأزمة تكلفة المعيشة: imf.org/ar/publication/weo /issues

-صندوق النقد الدولي . (17 مارس, 2022). *مدونات الصندوق: الحرب في أوكرانيا و أصداؤها عبر مختلف مناطق العالم*. تاريخ الاسترداد 01 أفريل, 2022، من imf.org/ar/news/articles/2022/03/15blog

-صندوق النقد الدولي. (05 مارس, 2022). *بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا*. تاريخ الاسترداد 06 أفريل , 2022، من imf.org/ar/news/articles/2022/03/05

-صندوق النقد الدولي. (9 مارس, 2022). *بيان صحفي رقم 69-22* . تاريخ الاسترداد 06 أفريل, 2022، من imf.org/ar/news/articles/2022/03/09

-غاندي سليمان هندي. (2017). أثر العامل الاقتصادي في صناعة القرار السياسي في روسيا . *أطروحة دكتوراة في العلاقات الاقتصادية الدولية* . سوريا: جامعة دمشق.

-فريد بلحاج. (07 مارس, 2022). *ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا*. تاريخ الاسترداد 07 أفريل, 2022، من مدونات البنك الدولي: blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

-محمد علي الخوري. (2022). *الحرب الروسية - الأوكرانية و تأثيراتها على الدول العربية*. أبو ظبي: الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي.

-محمد نور البصراتي. (جويلية, 2022). استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق-ايران-روسيا) نموذجا. *مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 23* (3).

-موقع الحدث. (05 مارس, 2022). *الحرب بين أوكرانيا و روسيا ... ملخص تاريخي يوضح كيف تفاقمت الأزمة*. تاريخ الاسترداد 06 أفريل, 2022، من alhadath.ps/article/152137

-موقع المعرفة. (2022). تاريخ الاسترداد 04 أفريل, 2022، من www.marefa.org/ اقتصاد أوكرانيا

-موقع الميادين. (24 مارس, 2022). *روسيا و اوكرانيا ...ماهي أسباب النزاع ؟* تاريخ الاسترداد 06 أفريل, 2022، من www.almayadeen.net/news/politics

-موقع عربي بوست. (22 جانفي, 2022). *تاريخ معقد مليئ بالقلق : قصة العلاقات الأوكرانية الروسية*. تاريخ الاسترداد 04 أفريل , 2022، من arabicpost.net

-موقع سفارة قطر في أوكرانيا. (بلا تاريخ). *اقتصاد أوكرانيا*. تاريخ الاسترداد 04 أفريل, 2022، من :qatar embassy kyiv.embassay.qa

-نيكولاس مولدر. (جوان, 2022). سلاح العقوبات. *التمويل و التنمية* .

-وسن احسان عبدالمنعم. (2020). الترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي : تكتل دول البريكس نموذجا. *مجلة مركز دراسات الكوفة* (58).

-وكالة الأنباءالكويتية. (18 فيفري, 2022). *أزمة أوكرانيا تتروح بين أسباب استراتجية اقتصادية و صراع النفوذ و الطاقة*. تاريخ الاسترداد 06 أفريل, 2022، من kuna.net/kw/articledetails.aspxid

-Gill, I. (2022, March 9). *developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict*. Retrieved November 27, 2022, from world bank: blays.worldbank.org /voices/

-International Monetary Fund. (2022). *real GDP grouth , Inflation rate* . Retrieved November 27, 2022, from www.imf.org/external/datamapper/

-OECD ilibrary. (2022, MARCH). *Economicand Social Impacts and policy Implicatios of the War in Ukraine*. Retrieved April 04, 2022, from oecd-ilibrary.org/sites/418d61/en/index/html

-World Bank Group. (2022). *Social Protection for Recovery*. Washington: International bank for reconstruction and dfevelopement .